ودائما ..
عمار يا مصر

رخصة الإشغال.. ورخصة التنظيم

حاولت الحكومة خلال العامين الماضيين تبسيط إجراءات الحصول على تراخيص البناء من خلال عدة إجراءات محددة وتحديد جهة واحدة يتعامل معها طالب الترخيص ورسوم محددة لا يلتزم بسداد أكثر منها وتحديد فترة زمنية يلزم الرد من الجهة المختصة بالترخيص بالقبول أو الرفض مع إبداء الأسباب طبعاً وبإنتهاء هذه المدة يصبح الترخيص مفبولاً واستمرارية صلاحية الترخيص لفترة زمنية أطول (3 أعوام بدلاً من عام)..

هذه الإجراءات وغيرها يلزم الإشارة إليها كمبادرات حكومية تحفز الراغبين فى الاستثمار فى مجال العمران.. ولقد حضرت ندوة منذ عشرة أيام فى مركز بحوث البناء لمناقشة مسودة الكود المصرى لحماية المنشآت من الحريق ونشرت صفحة العمران الأسبوع الماضى إحدى أوراق العمل للدكتور محمد عويضة عن تغيير استعمال المبنى من الغرض المرخص به أو الذي تم إنشاؤه من أجله والتأثيرات السلبية من ناحية أمان المبنى على ذلك.. وفى الندوة أثير للمرة المائة موضوع رخصة الإشغال.. وهي رخصة تصدر فى كل بلاد الدنيا للمبانى قبل إشغالها للتأكد من كثير من الأمور التى يلزم إتباعها خلال التنفيذ وللتأكد من مطابقة المبنى تصميماً وتنفيذاً للترخيص الصادر من الجهة المختصة سواء فى فراغاته أو استخداماته للغرض المرخص به ولا أدرى لماذا لايتوفر عندنا مثل هذا الترخيص فى الوقت الذي تضع على جهاز كالتفتيش الفنى مسئولية التفتيش أثناء التنفيذ وكذا نضع نفس المسئولية على مهندس التنظيم وهي مسئولية ضئيلة للمهندس المشرف على التنفيذ ومهندس المقاول.. إذا ما قاموا بها.. وأعتقد أنه قد آن الآوان أن ندخل فى اللائحة رخصة الإشغال وأن نحمل المهندس المشرف والمقاول مسئولية تنفيذ المستندات المتكاملة التى أعدها المهندس المسئول عن التصميم وأقرتها الجهة المسئولة عن الترخيص.. ودائماً عمار يا مصر.